بحضور ممثلين عن وزارة الشؤون وغرفة تجارة الكويت ونقابة العاملين في القطاع الخاص

«الصحية» أقرت تعديل 4 مواد من قانون «العمل في القطاع الأهلي» تمهيداً للتصويت عليه

أعضاء اللجنة

جانب من الاجتماع

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية خلال اجتماعها امس التعديلات المقدمة على القانون رقم 6 لسنة 2010 بشان العمل في القطاع الاهلي وذلك بحضور ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغرفة تجارة وصناعة الكويت ونقابة العاملين في القطاع الخاص واتحاد العمال الكويتيين.

وذكر مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح للصحافيين ان اللجنة وافقت على تعديل 4 مواد من القانون مشيرا الى ان اللجنة ستصوت على التعديلات المقدمة على القانون في اجتماعها المقبل وسترفع تقريرها للمجلس.

واوضح ان التعديل المقدم على المادة الاولى ينص على ان يستبدل بنصوص المواد (57 و138 140 142) من القانون بالنصوص التالية وهي:

المادة 57 والتي تنص بعد التعديل على " يتعين على صاحب العمل الذي يستخدم عمالة لايقل عددها عن خمسة 5 عمال وفقا لاحكام هذا القانون ان يدفع مستحقات العاملين لديه في حساباتهم لدى المؤسسات المالية المحلية وللهيئة العامة للقوى العاملة ان تطلب صورة من كشوف التحويل المرسلة لتلك المؤسسات المالية".

وتنص نفس المادة على " ويصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزيري الشؤون الاجتماعية والعمل والمالية بتحديد المؤسسات المالية وقواعد المعاملة الخاصة بهذه الحسابات من حيث المصروفات والعمولات والاجراءات التنظيمية في هذا الشان".

كما تنص ذات المادة على " ويجوز بقرار من مجلس الوزراء اعفاء بعض الانشطة من تحويل العمالة الوافدة الى المؤسسات المالية المحلية".

واضاف الى ان التعديل المقترح على المادة 138 ينص على الاتي " مع عدم الاخلال باي عقوبة اشد ينص عليها اي قانون اخر يعاقب بالحبس مدة لاتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة عن كل عامل لاتقل عن الفي دينار ولاتزيد على عشرة الاف دينار او باحدى هاتين العقوبتين على كل صاحب عمل يخالف احكام الفقرة الثانية من المادة العاشرة وفي حالة التحاق العامل بالعمل لدى صاحب عمل اخر بالمخالفة لاحكام المادة (10) فقرة (2) المشار اليها يعاقب الاخير بذات العقوبة الواردة في الفقرة السابقة من هذه المادة وذلك دون اخلال بحق الجهة الادارية في ابعاد العامل المخالف". واوضح ان التعديل المقترح على المادة 140 ينص على " مع عدم الاخلال في اي عقوبة اشد ينص عليها اي قانون اخر يعاقب بغرامة لاتقل عن 500 دينار ولاتزيد عن 1000 دينار كل من لم يمكن الموظفين المختصين الذين يحددهم الوزير من اداء واجبهم المنصوص عليه في المادتين 133 و134 من هذا القانون وتضاعف الغرامة في حالة العود".

وذكر حماد ان التعديل المقترح على المادة 142 ينص على "يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولاتجاوز 6 اشهر وبغرامة لاتقل عن 500 دينار ولا تزيد عن الفي دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف امر الوقف او الغلق الصادر عملا باحكام المادة 135 دون تلافي المخالفات التي اعلنه بها المفتش المختص".

واشار الى ان المادة الثانية تتعلق باضافة نص الى المادة 146 وهو " واذا تبين للمحكمة ثعنت صاحب العمل في صرف مستحقات العامل قلها ان تقضي له بتعويض يساوي 1 بالمئة من قيمة تلك المستحقات عن شهر تاخير في صرفها اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه في الفقرة الاولى ويسري في شان المبلغ المحكوم به نص المادة 145 من هذا القانون وذلك مع عدم الاخلال بحق العامل في المطالبة امام ذات المحكمة باي تعويضات اخرى".

يبحث ما توصلت له «لجنة الميزانيات» في تعديل قانون مكافحة غسل الأموال

مجلس الأمة يناقش في جلسة اليوم تقرير «لجنة الداخلية» حول العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية اليوم وعلى جدول أعماله التصويت على التوصيات المقدمة من بعض الأعضاء بعد الانتهاء من مناقشة طلب نيابي بشأن موضوع "تطاير الحصى في شوارع الكويت".

وكان مجلس الأمة قد انتهى في جلسته الماضية المنعقدة في 27 أبريل الماضي من مناقشة موضوع "تطاير الحصى" دون التصويت على التوصيات نظرا إلى عدم اكتمال النصاب القانوني.

ويتضمن جدول أعمال مجلس الأمة ثلاث رسائل واردة من لجانه وتنص الرسالة الأولى الواردة من العضو صالح عاشور على طلبه من اللجان المختصة سرعة إنجاز تقاريرها عن الاقتراحات بقوانين المقدمة منه لعرضها على المجلس وإنجازها قبل نهاية دور الانعقاد.

وتنص الرسالة الثانية الواردة من رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب عبدالله المعيوف على طلب تمديد عمل اللجنة بصفتها لجنة التحقيق في أسباب إيقاف النشاط الرياضي إلى بداية دور الانعقاد القادم. أما الرسالة الثالثة الواردة من رئيس لجنة الأولويات البرلمانية النائب يوسف الزلزلة الذي يطلب فيها تطبيق المادة (55) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة في شأن اللجان التي لم تقدم تقاريرها عن الاقتراحات ومشروعات القوانين التي أحيلت إليها خلال المدة التي حددتها تلك المادة.

ويتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية عما أورده ديوان المحاسبة من ملاحظات ومخالفات بعقود الانظمة الآلية للمعلومات التي يتم تنفيذها بواسطة الشركة المتعهدة.

كما يتضمن الجدول تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية عن الاقتراح بقانون في شأن حقوق الملكية الفكرية المجاورة وإدارة الحقوق الجماعية ومشروع القانون بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

ومن المقرر أن يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية.

مجلس الأمة يواصل جلساته اليوم

كما يناقش المجلس تقرير لجنة المرافق العامة البرلمانية الاقتراحات ومشروع بقانون بتعديل القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت.

ويتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن الاقتراحات ومشروع قانون بتعديل قانون تنظيم الخبرة إضافة إلى تقرير اللجنة بشأن إضافة فقرة جديدة إلى المادة 180 من قانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية للمجلس.

كما يتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية بشأن تعديل قانون رقم 28 لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية إضافة إلى تقرير اللجنة بشأن مشروع القانون بشأن تعديل القانون رقم 49 لسنة 1996 في شأن رعاية المعاقين.

ومن المقرر أن يناقش المجلس أيضا تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية مشروع القانون بتعديل المادة 16 من قانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفد شعبي من نجوم العصر الذهبي للكرة الكويتية إلى مكسيكو سيتي لحضور الجمعية العمومية للاتحاد الدولي

المعيوف: حل الأزمة في أيدي الرياضيين الكويتيين لكنهم يواصلون المكابرة

عبدالله المعيوف

يتوجه وفد شعبي مكون من نجوم العصر الذهبي للكرة الكويتية وهم محمد كرم وسعد الحوطي ونعيم سعد وبرئاسة النائب عبدالله معيوف إلى مدينة مكسيكو سيتي لحضور فعاليات اجتماع الجمعية العمومية السادسة والستون للاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» المقرر إقامته في 12 و 13 من الشهر الجاري.

وقال معيوف إنه استكمالا لمشوارنا البرلماني والشعبي والرياضي لرفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية فإننا سنغادر غدا المقبل إلى مكسيكو سيتي وسنحاول بقدر المستطاع أن نتواصل مع رؤساء الاتحادات والوفود هناك لنشرح لهم الظلم الواقع على الكويت حتى ندافع عن قضيتنا ونفك الحصار الذي فرضه علينا اخوانا وابناءنا الرياضيين. واضاف معيوف ان حل الأزمة في أيدي الرياضيين الكويتيين لكنهم يواصلون المكابرة والتهرب عن المسؤولية ونحن بدورنا لن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذا الظلم وسنحاول أكثر من مرة وسنستمر التحركات لحين تحقيق الهدف وإعادة رياضتنا إلى المشاركة الدولية.

وحذر معيوف من تلاعب البعض من رؤساء الاتحادات او الوفود ومنهم الكويتيين لاستمرار الإيقاف وتساءل: هل هناك من الكويتيين يريدون استمرار إيقاف الرياضة؟

طالب بتزويده بصورة من عقد مساهمة مؤسسة التأمينات في الشركة وتاريخ التعاقد

الدويسان يسأل وزير المالية عن مساهمة التأمينات في «جي فوراس»

فيصل الدويسان

قدم النائب فيصل الدويسان سؤالا برلمانيا الى وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح حول مساهمة المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية في شركة "جي فوراس" الشريك الرئيسي في شركة المدا لخدمات الحراسة.

وطالب الدويسان بالإطلاع على عقد مساهمة مؤسسة التأمينات في الشركة وتاريخ التعاقد مستفسرا عن الشروط الجزائية في حالة تم فسخ التعاقد مع هذه الشركة.

وجاء في السؤال:

نما الى علمنا معلومات تشير إلى مساهمة المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية في شركة "جي فوراس".

وحسب المعلومات المتوفرة لدينا ان الشركة متورطة في جرائم بموجب الفصل 76 من المؤسسة المساهم رقم 39 في كشف الجهات المساهمة في شركة "جي فوراس".

1 – صورة من عقد مساهمة مؤسسة التامينات في الشركة وتاريخ التعاقد.

2– هل قامت مؤسسة التامينات بالتحري والتدقيق عن تاريخ وسمعة الشركة؟

3 – ما هو العائد المادي والربحي من المساهمة في الشركة؟

4 – الشروط الجزائية في حالة تم فسخ التعاقد مع هذه الشركة؟

اتفاقية جنيف الرابعة، كما ان الشركة قامت بتوقيع عقد مع مصلحة السجون الاسرائيلية في العام 2007 لتزويدها انظمة وخدمات خاصة بالسجون التي تقع داخل حدود 1948 والتي يقبع داخلها المعتقلون السياسيون الفلسطينيون. لذا نرجو افادتنا بالتالي:

الطريجي يسأل الوزير الصالح عن كمية وقيمة الفاقد في «القطاع النفطي»

عبدالله الطريجي

وجه النائب عبدالله الطريجي سؤالا الى وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح حول كمية وقيمة الفاقد في القطاع النفطي

وجاء في السؤال:

في ضوء ظاهرة (الفاقد) في القطاع النفطي خاصة في شركة البترول الوطنية و الذي يمثل إهدارا لموارد الدولة وتكبدها خسائر مالية ضخمة وفي ظل استمرارها لسنوات طويلة وإدراجها بتقرير ديوان المحاسبة دون تلافيها طيلة هذه السنوات مما يعكس مدى الإهمال والتقصير المتعمد في معالجة أسباب هذه الظاهرة ويتناقض مع استراتيجية الدولة ومؤسسة البترول الكويتية في المحافظة على مواردها من الهدر والضياع ويتناقض مع ما تدعيه الحكومة من تطبيقها إجراءات لترشيد الإنفاق للحد من العجز المرتفع بالميزانية العامة للدولة حيث تكبدت الميزانية العامة للدولة خسائر باهظة بلغت خلال السنتين الماليتين 2014/2013، 2015/2014 ما قيمتها (152 مليون دينار كويتي) و (122 مليون دينار كويتي) بشركة البترول الوطنية وذلك وفق إفادة رئيس شركة البترول الوطنية خلال مناقشة الميزانيات التقديرية للقطاع النفطي 2016/2015، فضلا عن ما أورده ديوان المحاسبة بتقاريره خلال السنوات المالية المشار إليها من أوجه القصور والخلل في انظمة الرقابة الداخلية وعدم صلاحية عدادات القياس الآلي للتصدير

لذا يرجى تزويدنا بالتالي:-

1. ما هي كمية وقيمة الفاقد في القطاع النفطي وبصفة خاصة شركة البترول الوطنية و ذلك خلال الفترة من 2006/2005 وحتى 2016/2015؟

2. ما هي اسباب استمرار هذه الظاهرة التي تهدد وتبدد موارد الدولة؟ وما هي الإجراءات التي قامت بها الشركة لمواجهة هذه الظاهرة؟

3. ما هي اسباب عدم تلافي أوجه القصور والخلل بانظمة الرقابة الداخلية سواء الفنية أو المالية والمحاسبية والأمنية والتي أوردها ديوان المحاسبة بتقاريره طوال السنوات المشار إليها والتي ترتب عليها الفاقد؟

4. ما هي أسباب عدم صيانة أجهزة القياس ومعايرتها لسنوات طويلة وظهور فروقات ضخمة في استلامات المصافي والتسويق المحلي بلغت كميتها في بعض الشهور (2.7 مليون لتر) و ذلك وفق ما أورده ديوان المحاسبة بتقريره؟

5. ما هي أسباب تأخر الشركة في تنفيذ مشروع عدادات القياس الدقيقة لخطوط النقل بين المصافي والمنتجات ولقيامها بهدف الحد من الفاقد وإحكام الرقابة كميات النفط والمنتجات؟

6. ما هي أسباب عدم اتخاذ اجراءات بشأن تحديد المسئولية عن استلام عدادات القياس الآلي التي تم تركيبها ضمن مشروع رصيف الزيت وثبت عدم صلاحيتها للاستخدام منذ استلام المشروع في 2005/5/20رغم اهميتها في حساب الكميات المصدرة للخارج وبلغت تكلفة هذه العدادات (18 مليون دولار امريكي)؟

7. افادت الشركة بقيامها بدراسة مشروع تبديل عدادات القياس الآلية لعمليات التصدير بدلا عن العدادات التي ثبت عدم صلاحيتها والانتهاء من هذا المشروع في 2012. لذا نود تزودنا بالآتي:-

خطة الشركة واستراتيجيتها في تنفيذ المشروع والميزانيات التي تم اعتمادها لتنفيذ كافة مشروعات عدادات القياس الآلي إرفاق نسخة من المستندات المؤيدة؟

الجهة الاستشارية التي قامت بالدراسة وطريقة التعاقد معها وتكلفتها ونسخة من الدراسة باللغة العربية؟

لجنة حولي في «البلدي» توافق على تخصيص أرض لمقر مركز حالات الطوارئ الخليجي

وافقت لجنة محافظة حولي في المجلس البلدي باجتماعها امس على طلب وزارة الخارجية بتخصيص قطعتي ارض لإنشاء مقر دائم لمركز إدارة حالات الطوارئ لدول مجلس التعاون الخليجي ومركز تدريب الملكية الفكرية في منطقة ضاحية مبارك العبدالله.

وقال رئيس اللجنة يوسف الغريب لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن اللجنة وافقت أيضا على طلب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إقامة نصب تذكاري تعريفي بمركز التوحد على الدوار المقابل للبوابة الرئيسية لأرض المعارض جهة التامينات الاجتماعية في منطقة مبارك العبدالله.

واضاف الغريب أن اللجنة أوصت بتنفيذ عدد من الاقتراحات ومنها الاقتراح الخاص بشأن عمل دوارين في منطقة الرميثية شارع ناصر المبارك وإنشاء محكمة للبلدية بالتعاون مع وزارة العدل واستحداث خط ساخن لمكافحة الغراب في مناطق السكن الخاص. وذكر أن اللجنة أجلت اقتراحي استحداث ملصق لحفظ حقوق المستهلكين لوزارة التجارة والبلدية واقتراح عمل دوار بين منطقتي السلام وحطين إضافة إلى إنشاء جسر مشاة بين منطقتي السرة والسلام.

أعرب عن شكره لوزير الكهرباء والماء للاستجابة لمطالبه في هذا الخصوص

الحريجي: استبدال الأعمدة الخشبية بأخرى جديدة بطريق السالمي خطوة في الاتجاه الصحيح

ثمن النائب سعود الحريجي تبني وزارة الكهرباء والماء مقترحه بشأن استبدال الاعمدة الخشبية بأخرى حديدية خاصة بالخطوط الهوائية من اجل ضمان إنارة الطرق الحيوية وفي مقدمتها طريق السالمي.

وأعرب الحريجي عن شكره لوزير الكهرباء والماء أحمد الجسار والوكيل المساعد للوزارة مشعان العتيبي للاستجابة لمطالبه في هذا الخصوص مشيرا إلى انه «سبق وأجريت اتصالات عدة مع أركان الوزارة من اجل تسريع اتخاذ الخطوات الكفيلة بحفظ الأرواح وتهيئة طريق السالمي».

وأضاف الحريجي «وكانت قضية تعرض الاعمدة للسرقات تمثل أزمة كبيرة حيث كانت كانت تؤدي احيانا إلى انقطاع التيار عن الشاليهات والمزارع وانارة الطرق وتجعل من طريق السالمي يغرق في ظلام دامس».

واعتبر الحريجي أن البدء بطريق السالمي في تنفيذ عملية استبدال الاعمدة الخشبية بأخرى حديدية خطوة في الاتجاه الصحيح نظرا لأهمية هذا الطريق فضلا عن الحوادث العديدة التي شهدها وتسببت في إزهاق الأرواح.

وأوضح الحريجي أن هذه القضية ظلت محل متابعة حثيثة من قبلنا خلال الفترات الماضية ووجهنا اكثر من سؤال برلماني إلى الوزراء المعنيين لافتا إلى أن تجاوب وزارة الكهرباء أمر يستحق التقدير.

وطالب الحريجي وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة علي العمير بتجاوب مماثل مع المطالب المتواصلة بشأن تطوير طريق السالمي الذي يعد ضرورة ملحة لا سيما في ضوء مضي عشرات السنين على تصميمه وما يعانيه من اختلالات فنية.

سعود الحريجي